

# حكم بالسجن على قيادي إسلامي في الأردن 5 سنوات



السبت 18 يناير 2025 08:00 م

أصدرت محكمة جنابات الزرقاء في الأردن حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات مع الأشغال الشاقة بحق الشيخ سالم الفلاحات، الأمين العام لحزب "الشراكة والإنقاذ" والمراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين. ويأتي هذا القرار في ظل تصاعد الجدل حول مستقبل الحريات السياسية والحزبية في البلاد، لا سيما بعد حل الحزب الذي كان يتزعمه الفلاحات، وما سبقه من أحكام مشابهة بحق قيادات سياسية أخرى.

## تفاصيل القضية والحكم القضائي

استند الحكم إلى شكاوى قدمها عدد من أعضاء الحزب السابقين، والذين أفادوا بأنهم لم يوقعوا على نماذج الانتساب للحزب، ما اعتبرته المحكمة تزويراً في وثائق العضوية، وأكدت مصادر قانونية أن هيئة الدفاع عن الفلاحات ستقدم بطلب استئناف على القرار في أقرب وقت، مشيرةً إلى أن هناك تبايناً في الأحكام القضائية المتعلقة بالقضية نفسها، حيث حصل الفلاحات في وقت سابق على حكم بالبراءة من محكمة جنابات عَمَّان.

## ردود فعل سياسية وحقوقية

أثار الحكم ردود فعل متباينة بين الأوساط السياسية والحقوقية في الأردن، فقد اعتبر الفلاحات أن الحكم يأتي ضمن سياق أوسع من التضييق على الحريات السياسية والحزبية في البلاد، مشيراً إلى أن حزبه تعرض لحملة ممنهجة من الضغوط الرسمية، شملت حل الحزب والضغط على أعضائه للاستقالة. وقال الفلاحات: "نحن نشهد تراجعاً مستمراً في مناخ الحريات السياسية في الأردن، الحكم الصادر ضدي ليس سوى حلقة في سلسلة من الإجراءات التي تستهدف قوى المعارضة الوطنية". من جهته، أصدر حزب جبهة العمل الإسلامي بياناً أعرب فيه عن قلقه من "تصاعد نهج التضييق على الحريات العامة واستهداف الشخصيات السياسية والوطنية"، مطالباً بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومن بينهم الكاتب والإعلامي أحمد الزعبي، والناشط السياسي أيمن صندوقة، والقيادي الإسلامي نعيم جعابو.

## تداعيات على المشهد السياسي

يأتي الحكم على الفلاحات في وقت يواجه فيه الأردن تحديات كبيرة على صعيد المشهد السياسي والحزبي، لا سيما مع بدء تنفيذ قانون الأحزاب الجديد، الذي فرض متطلبات صارمة على الأحزاب السياسية، ما أدى إلى حل عدة أحزاب لم تستوف الشروط الجديدة، وقد اعتبر مراقبون أن هذه الإجراءات تعكس رغبة رسمية في ضبط الخارطة الحزبية وفق توجهات محددة. ويرى محللون سياسيون أن هذه التطورات قد تؤدي إلى تصعيد في التوتر بين السلطة والمعارضة، في ظل استمرار المطالبات بإصلاحات سياسية أوسع، وتوفير بيئة أكثر انفتاحاً للعمل الحزبي والسياسي في المملكة.